ظاهرة التلازم التركيبي:
دراسة في منهجية التفكير النحوي

Structural Concomitance: A Study in the Methodology of Grammatical Thinking

Fenomena Talāzum Tarkībī: Sebuah Studi tentang Metodologi Pemikiran Ilmu Tatabahasa Arab

جودة مبروك محمد ★

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن وجوه التلازم في الجملة وفق رؤية النحويين وحسب منهجهم في دراسة النحو العربي، فيسعى إلى اكتشاف مخطط الترابط والنسق العام الذي على أساسه تُصمّم البنية التركيبية للجملة، حسب فهم النحاة أنفسهم. ولذلك ناقش البحث مسألة التلازم بين الوحدات المكونة للجملة، فتناول فكرة التلازم القياسي العام، وأبان عن علاقته بتأليف الجملة وبنائها وظاهرة الإعراب والاصطلاح النحوي والتبويب والرتبة والصدارة، على أن هذه الظواهر من شواهد التلازم. ثم ناقش البحث التلازم القياسي الخاص بأقسامه الثلاثة، وهو ما يكون أحد عناصر بناء الجملة من مكوناته. وكذلك كانت للباحث وقفة مع الأساليب النحوية التي التزمت نمطًا تركيبيًّا خاصًّا، والتعبيرات شبه القياسية المحفوظة. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن التلازم حسب تصور النحاة ليس بين أطراف متتالية فحسب، بل بالإمكان أن يكون بين

* أستاذ العلوم اللغوية المشارك، كلية الآداب، جامعة بني سويف، البريد الإلكتروني: goda90@maktoob.com

متباعدين تركيبيًّا، غير أنهما مترابطان نحويًّا ودلاليًّا، كما أن هناك علاقةً بين التلازم والنفس الإنسانية، وأنه يسهم في اكتشاف بنية الجملة العربية وأساس تصميمها.

الكلمات الأساسية: تلازم، تركيب، نحو، تفكير، منهج.

Abstract

This article aims to uncover the features of correlation and concomitance in the sentence according to the view of grammarians and their methodology in the study of Arabic grammar. It thus attempts to bring to bear the correlation scheme and general pattern determining the sentence structure, as viewed by the grammarians themselves. For this, the article discusses the interrelatedness among the units making up the sentence, by looking into general analogical correlation, showing its relationship with the construction and structure of the sentence, as well as its connection with syntax, grammatical terminology, arrangement, position, all these being manifestations of correlation and concomitance. Then the study discusses the particular type of Analogical concomitance with its three subcategories, which are part of the sentence structure. The article also examines another aspect of concomitance having to do with grammatical forms that follow a specific structural pattern and quasi standardized modes of expression.

Key words: Correlation and concomitance, arrangement, grammar, thinking, methodology.

Abstrak

Kajian ini bertujuan untuk mendedahkan ciri-ciri korelasi dan hal seiring dalam ayat mengikut pandangan tatabahasa dan metodologi para pakar bahasa dalam kajian tatabahasa Arab. Oleh itu, kajian ini cuba untuk menghubungkaitkan korelasi dan corak umum yang menentukan struktur standar di ditentukan seperti yang dilihat oleh tatabahasa sendiri, kerana itu, kajian membincangkan saling berkaitan antara unit-unit ayat dan kata dengan melihat ke dalam korelasi analogi, dengan menunjukkan hubungan dengan pembinaan dan struktur ayat, serta hubungannya dengan sintaksis, tatabahasa, istilah, perkiraan, kedudukan, semua manifestasi korelasi dan hal yang saling berhubungkait. Kemudian kajian ini membincangkan jenis tertentu hal dalam hal *talāzum* yang ada hubngkaitnya dengan analogi dengan semua nominatif yang merupakan sebahagian daripada struktur ayat. Kajian ini juga mengkaji satu lagi aspek *talāzum* yang berlaku dalam bentuk-bentuk tatabahasa yang mengikuti corak tertentu yang struktur dan kuasi kaedah standar bunyi ayat.

Kata kunci: Korelasi dan *talāzum*, perkiraan, tatabahasa, pemikiran, metodologi.

مقدمة

يعالج هذا البحث ظاهرة التلازم التركيبي في إطار منهج التفكير النحوي، وفتتعلق هذه الظاهرة بالروابط المعنوية بين الوحدات التي هي من صناعة أسلوب تأليف الجملة عند العرب، وليس الهدف دراسة الروابط المادية التي تسهم في التلازم، مثل حروف المعاني أو بعض الأسماء المنوط بها الربط بين عناصر الجملة، ولقد سعى البحث إلى اكتشاف علاقات الرتب الكلامية وانتظامها حتى تتشكل الجملة أو بعض مكوناتها، وعندما يحدث خرق لهذا التكوين المعياري يتحقق الشعور بغياب ذلك العنصر مثل حذف المبتدإ أو الخبر أو الفعل.

والتلازم نابع عن الفلسفة التي على أساسها وُزِّعَت الكلمات داخل الجملة، ويتحدّد بالمصاحبة الناشئة بين المفردات في أثناء تركيبها، أو التزام كلمة بموقع أو رتبة مخصوصة، بحيث يلزم من وجودها وجودُ نمطٍ تركيبيٍّ خاصٍّ، يحدده نظام تأليف الجملة أو ما يُعرف بالنظم أو التعليق، يقول الجرجاني: "لا نَظْمَ في الكَلِمِ ولا ترتيب حتَّى يُعلّق بعضها ببعضٍ، ويُبْنَى بعضها على بعضٍ، ويُجْعَل هذه بسببٍ من تلك"[1]، فيعدُّ التلازم جزءًا من النظام الذي ينظّم طريقة ترتيب الكلمات وتصميم بناء الجملة وفق القواعد، وبمعنى آخر يُعنى بالنظر في الاختيار أو الإجبار في وضعية اللفظة واحتفاظها بموقعها أو رتبتها قياسًا بغيرها من عناصر بناء الجملة.

والتلازم هو صدى حاجة المفردة إلى لفظة أخرى، فيكون لهما معًا خصوصية تركيبية، والحديث عن التلازم يدفعنا للكشف عن اللزوم، فإذا كان الأول علاقة بين مفردتين

---

[1] الجرجاني، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن بن محمد، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد شاكر (جدة: دار المدني، ط3، 1992/1413)، ص55. وهناك صدى لتجاور الكلمات نحويًّا، ليس فقط في كون أحدها عاملاً أو معمولاً، فقد يوهم ذلك بشكل إعرابي مخالف للأصل، وهو ما عُرِف بالجوار، وهو أن الشيء يُعطَى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، بالجر. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبد العال سالم مكرم (القاهرة: عالم الكتب، ط3، 2003م)، ج2، ص10.

متلازمتين أو أكثر، فالثاني هو حاجة اللفظة لغيرها من الكلمات؛ لتكوين الجملة.

إن هذا البحث يتبنّى- جدلاً - أحقيةَ التركيب بأجزائه على تنوّعها، وأحقيـــة تلك الأجزاء بمواقعها التي منحها لها النظام اللغوي في ذلك التركيب، بناءً على أساس متكامل للمكونات في أداء الدلالة، التي يحتويها أي نَظْمٍ، وإنما يتبلور انطلاقًـــا مـــن حاجة الجملة إلى عناصرها الأساسية لأداء وظيفتها النحوية.

ويحاول البحث أن يكتشف تصور النحاة - وتصور الخليل على وجه الخصوص - للهيكل الذي بُنِيت عليه الجملة على أساس اطراديّ، وفق معطيات علم أصـــول النحو في معالجة القياس، فهو يقيس شيوع الأنماط التركيبية وملازمتها لصورٍ متكررةٍ في السياقات المختلفة.

لذلك اشتمل البحث على ثلاثة أقسام، عالجنا في قسمه الأول التلازم والعادات الكلامية والسلوكية، والفرق بين التلازم والمصاحبة، وما نعنيه بالتلازم وأشكاله. وفي قسمه الثاني ناقشنا أنماط التلازم بين الوحدات التركيبية، وقُسِّمت إلى عامٍّ وخـــاصٍّ، وفي قسمه الثالث ناقشنا فيه أثر قطع التلازم في التركيب، ثم أعقبنـــا ذلـــك بنتـــائج الدراسة والمراجع التي رجعنا إليها.

التلازم والعادات الكلامية والسلوكية

من المعتقد أن تلازم وحدات التركيب ظاهرة مستأنسة لنظم اللغات الإنسانية عامة، وقد يكون مرجعه كامنًا في العادة اللغويةِ للإنسان التي تتسم بها حياته، فيمارس بعض العادات الكلامية، ويتخذ من بعضها معيارًا ينظم على غراره تصرفاته في بناء علاقته بالحياة مع الآخرين، فتصبح قانونًا للتعايش، وبها يُصدر الأحكام على ما يُعرف بالقِيمَةِ، ويميِّز بواسطتها بين إيجابية المبادئ وسلبيتها، فإذا كان التلازم ينحو تجاه العادة اللغوية، فإنه بذلك مارس نفوذاً على الإنسان دون وعيٍ أو شعور منه، فيسيطر على تصرفاته، ويستحوذ على أفعاله اللغوية، وبه يتحدّد قانونه وأسسه.

إن التلازم يشبه ما نُسمّيه في أعرافنا باللازمة، فهي تنبعث من الشخص بشكل متكرر، فقد يمارس اللغة باستخدام لفظةٍ ما أو تركيبٍ معين، فتأتي لازمة له في أثناء حديثه، وبدون قصد منه، غير أنها تمثل سمةً من سمات الشخصية ونوعًا من خصائص سلوكها التي احتفظت بهذا الفعل، فتُردِّدُهُ بدون تحفُّظٍ أو وعيٍ أو إدراك.

إن هذا السلوك سمة فردية، وقد ينتقل لأسباب إلى السمة الجماعية عن طريق المحاكاة والتقليد، وهو شأن العادات والتقاليد، فالمتحدث إذا كانت له لازمة فإنها بصمته الأسلوبية، تتعلق بسماته الخاصة في الإصدار اللغويّ، ولا تخص غيره من أبناء جنسه من المتحدثين باللغة، وقانونها حينئذٍ العادة، وبقاؤها مرهون ببقاء الشخص عليها ومزاولته لها. وهو أمر اعتيادي نابع من نفسية الإنسان ومزاجه، كما لو أنه اعتاد تحريك بعض أصابعه، أو لمس نظارته، أو التلميس على شعره... تلك أفعال قد يصنعها أحدنا، بشكل متكرر دون قصدٍ، وإنما هو خضوع للعادة وأسرار الشخص النفسية المعقدة.

فالباعث شخصيٌّ، وليس نتاج القاعدة العامة بين الناس، وعلاقته ناشئة عن البصمة الأسلوبية للمنشئ أو للمؤلف، وهو ما يُتيح لنا أن نحدّد المبدع من خلال تلك الخصائص اللغوية. وعلى هذا ينقسم التلازم على قسمين:

الأول: قسم يجلبه ذوق المبدع وعادته، ولا يمتلك فروض النظام العام، وإنما اكتسب الجبر من ناحية العادة والسلوك الفردي، فهو نتيجة قصدية الإنسان في ممارسة اللغة، ويلازم نص المبدع نفسه فقط، فلا يقع في نصوص أخرى لمبدعين آخرين، إلا إذا كان هناك تناصّ مع ذلك الشخص، أو اقتباس، أو محاكاة أو تقليد.

الثاني: قسم من صناعة القاعدة، وهو جبري، ليس للمجموعة اللغوية دخل فيه سوى تطبيقه.

وسنركِّز في بحثنا على النوع الثاني، وهو ما يتعلّق بالصناعة النحوية.

بين التلازم والمصاحبة

إن التلازم يرتبط بالتكرار والترديد اللغوي، وهو بشكل عام نوع من المصاحبة[1] التي تأخذ أشكالاً كثيرة، وهي ثلاثة أنواع[2]:

الأول: التصاحب الحر، وهو يتناول الكلمات التي تصاحب عددًا كبيرًا من الكلمات الأخرى، ويسمح بأن تحلّ ألفاظٌ بديلة مكانها.

الثاني: التضامّ: وهو تصاحب بين كلمتين، ليس بإمكاننا استبدال كلمة بأخرى منهما، وعدم قبول إضافة شيء آخر إلى الكلمات المرتبطة.

الثالث: التعبيرات الاصطلاحية، وهو اجتماع كلمتين أو أكثر فتصبحان وحدة دلالية، فلا يمكن تبيُّن معناها من خلال الكلمات التي تؤلف النص، وإنما بالوقوف على المراد من التركيب على عمومه، وبناء عليه لا يمكن ترجمة مثل هذا النوع بالاعتماد على الإلمام بدلالة كل كلمة، بل بمعرفة ما عُلم به المقصود من هذا التعبير[3].

والتلازم في بحثنا ينفرد بكونه مقيدًا بالتركيب، ودورنا ينحصر في الكشف عن الوحدات التركيبية، التي تحكمها قوانين النحو، وليس مجرد الحديث عن المصاحبات اللفظية أو التعبيرات الاصطلاحية، وإن كانت قريبة الصلة بموضوعنا.

مفهوم التلازم[4] التركيبي

التلازم التركيبي هو المصاحبة بين الوحدات المشكلة والمصمّمة لبناء الجملة،

---

[1] المصاحبة مصطلح يعني اشتراك الوقوع المألوف للمفردات المعجمية المستقلة؛ عوض، فريد عوض، **فصول في علم اللغة التطبيقي، علم المصطلح وعلم الأسلوب** (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007م)، ص138.

[2] عوض، **فصول في علم اللغة التطبيقي**، ص139-140.

[3] حسام الدين، كريم، **التعبير الاصطلاحي: دراسة في تأصيل المصطلح ومفهومه، ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985م)، ص19.

[4] قريب من هذا المصطلح اصطلاحات اللغويين: المصاحبة التي استخدمها بعض تلامذة "فيرث"، والمراد به: اشتراك الوقوع المألوف للمفردات المعجمية التي توصف بالاستقلال. انظر: **فصول في علم اللغة التطبيقي**، ص142-143.

ويُوصَف بأنه متكرر في السياق المطابق للسابق، فهو منتظم بحيث يعكس القاعدة التي تحكم طرائق الأداء الكلامي، في كونه نوعًا من الجبر في وضع التركيب على تلك الصورة، وهو ما يُعرف بالقياس في أصول النحو.

فلعل التلازم التركيبي يختلف عن المصاحبة التي كانت سبق الحديث عنها، من حيث إنه تصاحب تركيبي، يؤدي معنًى تامًّا بوساطة الوحدات النحوية، التي تمثل أجزاء الجملة العربية، أو على الأقلّ فإنّ أهميته تكمن في مناقشة الارتباط بين هذه المفردات، ولا يهدف لمجرد قياس تكرار لفظتين أو أكثر، فيكون من قبيل المصاحبة اللفظية، ولا يقف لإعطاء دلالة ما خارج نطاق المعهود عما تطرحه كل كلمة منفردة، فيلتقي مفهومه مع ما هو معروف بالتعابير الاصطلاحية ... وإنما التلازم التركيبي يُملي على الجملة النظام المعهود حتى تصل إلى حالٍ من الاتساق والتآلف في صورة متكررة تُطبِّق القاعدة، على ما سيتضح لنا من خلال أقسامه.

وتتضح خصائص هذا النوع في كونه سلوكًا جماعيًّا في الغالب، وليس عادة فردية كما سبق في "التلازم والعادات الكلامية والسلوكية"، فينضم أمره إلى ما تعارفت عليه الفصيلة اللغوية. وبذلك تُبنى على أساسه الجملة، وتتشكل وحداتها، وتنظّم فيها الرتب الكلامية والموقعية الإعرابية، فتتضح بذلك الفلسفة التي على أساسها وُزِّعَت الكلمات حتى يتكون المعنى المستقل بالإفادة، وتبدو الجملة تامةً، محتفظة بكل عناصرها، وهو ما يُعرف بآليات تأليف الجملة.

إن التلازم التركيبي نابع من تلك الحكمة الكامنة وراء المصاحبة بين الألفاظ من حيث الرتب الكلامية والمواقع الإعرابية وطرائق ترتيب الجملة حسب النظام، فيلزم بوجود اللفظة وجود نمط تركيبي خاص، يحدده نظام تأليف الجملة أو ما يُعرف بالنظم أو التعليق كما سبق، فيصبح التلازم جزءًا من النظام بكونه مؤثرًا في ترتيب الكلمات وتصميم بناء الجملة، وبذلك فهو معنيّ بالنظر في الجبر في التزام اللفظة بموقعها ورتبتها تقديمًا أو تأخيرًا قياسًا بغيرها من العناصر.

وتتحدّد قيمة التلازم التركيبي في أنه يسهم في الحكم على التركيب بأنه أصبح يؤدي المضمون المراد، وكذلك يقيس به البلاغيّون فصاحة الكلام، فلا بدّ أن تتعلق معاني الكلمات بعضها ببعض، ويكون بعضها بسبب بعض، يقول عبد القاهر: "وجملةُ الأمر أنّا لا نُوجِب الفصاحةَ للفظةٍ مقطوعةٍ مرفوعةٍ من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نُوجبُها لها موصولةً بغيرها، ومعلّقًا معناها بمعنى ما يليها"[1]، فيحدثنا عن ضم لفظة إلى أخرى، ويشير بهذا إلى مرادنا بالتلازم. ويرى الدكتور تمام حسان أن غرض عبد القاهر ليس النظم في ذاته ولا الترتيب وإنما كان التعليق، والهدف منه إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية عن طريق ما يُسمّى بالقرائن[2].

وتمتد فاعلية التلازم لتكشف عن بعدٍ آخر في نظام الجملة، ليس فقط في طريقة توزيع المفردات بداخلها، وإنما يقيس حاجة المفردة إلى مفردات أخرى، تتراصّ معها لتشكل هذا البناء المحكم، المسمَّى بالجملة، بحيث تصبح متألفة من وحدات كاملة المعنى[3]، ويلزمنا أن نطرح مصطلحًا آخر، هو "اللزوم"، وإذا كان التلازم علاقة بين متلازمين أو أكثر، فإن اللزوم هو حاجة اللفظة إلى موقعية محددة أو رتبة مخصوصة تحتفظ بها، حتى تؤدي دورها في التركيب مع الوحدات الأخرى، وبلزومها هذه الطريقة يتحقق التلازم مع بقية الوحدات المكونة للنص، بأن تلزم الصدارة نحو "مَن" الشرطية، في قولنا: "مَن يذاكر ينجحْ"، ونحو "رُبَّ" في قولنا: "رُبَّ قليلٍ يكفي"، فاللفظة "مَنْ" في سياقها تلزم الصدارة، ولا تؤدي دورها في التركيب إلا إذا اتخذت

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص402.

[2] حسان، تمام، **اللغة العربية مبناها ومعناها** (القاهرة: عالم الكتب، ط3، 1998م)، ص188.

[3] ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة الدكتور حلمي خليل (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، 1985م)، ص50.

وهناك خلاف بين العلماء قديمًا وحديثًا في تحديد مفهوم الجملة، من حيث دلالتها على معنى تام يحسن السكوت عليه، أو معنى ناقص. انظر في تفصيل ذلك: نحلة، محمود، **نظام الجملة في شعر المعلقات** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، بالأسكندرية 1991م)، ص13-22.

هذا الموضع، بحيث يمكِّنها سياقها من أن تكتسب نوعًا من القدرة على أداء دورها في التأثير في المضمون العام للجملة، ويؤول حينئذ إليها أمران: الأول العمل، والثاني التأثير في المضمون. وعلى هذا فهناك إلزام نحوي بوضع اللفظة في رتبتها المستحقة، وربما يصل بنا الأمر إلى مفهوم النظم عند عبد القاهر في قوله: "واعْلَمْ أنْ ليس النظْمُ إلا أن تضعَ كلامَكَ الوضعَ الّذي يَقتضيه علمُ النحو، وتعملُ على قوانينه وأصوله"[1].

إن قوة الارتباط بين الوحدات التركيبية هنا تُحيل ذلك النمطَ إلى ما يُطْلَقُ عليه التعبير المحفوظ عن العرب، وهو لا يكاد يحدث إلا إذا التصقت مفرداته التصاقًا نمطيًّا معهودًا للسلوك اللغوي المتعارف عليه، حتى إنه يتقارب مع الدلالة الكلية للمفردة، فيكون لارتباطه وتماسكه على أساس اللفظ والمعنى معًا بمنزلة الكلمة الواحدة، أو أن كل وحدة تركيبية تفقد دلالتها الخاصة، وتكاد تنعدم دلالتها بذاتها، وتلتحم مع بقية أجزاء الجملة لتسهم في تشكيل الدلالة الكلية.

وشبيه بهذا النموذج من الارتباط ما نلمحه في مناقشة النحاة للأفعال الخمسة، في التحام الضمير بالفعل، وجريانه بين حروفه[2]، فالالتصاق يتضح في "يضربون" بين الفعل "يضرب"، وواو الجماعة.

ولقد تناول النحاة هذه المسألة في حديثهم عن الارتباط بين الطرفين الفعل وفاعله، ولا شكّ أن العلاقة قوية، فلقد عبّروا عنه بأن الفاعل كأنه جزءٌ من الفعل، ونبيِّنُه في أمرين: **الأول**: لغة أكلوني البراغيث في بعض اللغات. **والثاني**: الإعراب رفعًا بثبوت النون في الأفعال الخمسة.

أما الأول فنلاحظ مجيء الفاعل مكررًا في ظاهر التركيب، في قولنا: يضربونني الناسُ، لاعتبار الضمير حرفًا مشعرًا بالفاعل، على رأيٍ.

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص81.

[2] ولقد تناول ابن جني شدة اتصال الفعل بفاعله. بن جني، أبو الفتح، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي (دمشق: دار القلم، 1985م)، ج 1، ص225-231.

أما الثاني وهو تحقق وجود العلامة الإعرابية للفعل بعد الفاعل فيمثل ظاهرة غريبة لا تكاد تعرفها الأنظمة الإعرابية المطردة في اللغة، فالشائع أن الإعراب يوجد على الحرف الأخير من الكلمة، إلا أنه ههنا لم يقع على الباء في "يضرب"، ولكنه تأخّر بعد واو الجماعة، وهي الفاعل، وتفسير النحاة يوضح قوة الارتباط بين المتلازمين، الفعل والفاعل.

أشكال التلازم التركيبي

يتخذ التلازم التركيبي أشكالاً مختلفة من حيث الالتحام والانفصال بين الوحدات المترابطة، منها: **التلازم المدمج، والتلازم المنفصل.**

أولاً: التلازم المدمج (التساهمي)

يتضح التلازم المدمج في شدّة الارتباط بين العنصرين المتلازمين بشكل ملتصق، فلا يقعان منفصلين في التركيب ولا يوجد فاصل بينهما، حتى إن المصطلح اللغوي الذي يُطلق عليهما، مأخوذ من مادة لغوية واحدة ويتحقق هذا من خلال خمسة أشياء: الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والصلة والموصول[1]، وما يُميّز هذه المتلازمات أنها بمنزلة شيءٍ واحدٍ.

ثانيًا: التلازم المنفصل

قد يجوز انفصال المتلازمين، فيتباعدان في الشكل التركيبي، مع عدم التأثير في تحقق علاقة التلازم بينهما؛ للارتباط النحوي والدلالي بينهما، ويتحقق في علاقة الفاعل بفاعله ومفعوله، وعلاقة المبتدأ بخبره وغيرها، فهي وإن كانت علاقة تلازمية، لكنها انفصالية، ليست مدمجة، وقد يكون هناك فاصل بينهما، على نحو: زيد الذي جاء من السفر مجتهدٌ.

فنلاحظ الفصل بين المبتدإ والخبر بالاسم الموصول وصلته، ولكن إذا وردت الجملة بدون الخبر، وهو أحد العناصر المكونة للجملة، فإنها تفقد الوجه الصحيح لها،

---

[1] راجع: نحلة، محمود، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1988م)، ص114– 120.

ولا يصح ذلك، إلا إذا وقع ذلك في موضع يصح فيه الحذف. عندما يوجد في السياق ما يدل على المحذوف حالاً أو مقالاً[1]، نحو قولنا: زيدٌ، إجابة عن سؤال: من حضر؟، وقولنا: ما قائم زيدٌ، فـــ"زيد" فاعل سدّ مسدّ الخبر.

أنماط التلازم بين الوحدات التركيبية

تتعدد صور توزيع الوحدات الإفرادية داخل الجملة، وما يعنينا ملاحظة حالة التلازم، التي انقسمت على قسمين؛ التلازم القياسي العام، والتلازم القياسي الخاص:

1- التلازم القياسي العام

يقيس التلازم الأولوية في توزيع الكلمات في التركيب، فتتضح الموقعيّة الإعرابية بالنظر المباشر للتركيب، وبإمكاننا حينئذٍ أن نكتشف بعض الإجراءات الطارئة على أصل النظام المكون للنص، من تقديم أو تأخير أو حذف، وتترتَّب عليه أحكام النحاة، والباعث المبين عن ملاحظة هذا التغير هو لزوم التركيب لفلسفة ما أو حكمة يقتضيها هذا التوزيع[2]، وهو ما أطلقنا عليه التوزيع القياسي، وله مجموعة من المظاهر من أهمها:

– **تأليف الجملة وبناؤها:** ينبني على هذا تصور النحاة العرب لاكتمال وحدات بناء الجملة من حيث انقسامها إلى مسند إليه ومسند[3]، وذلك في أبسط صورها، وما

---

[1] نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص101.

2 كما أن هناك حكمة في عدم التلازم بين بعض الوحدات، فلا يجتمع حسب منهجية النحاة – مثلاً- أداتان لمعنًى، ومن ثَمّ لا يجمع بين "ال" والإضافة؛ لأنهما أداتا تعريف، ولا بين "أل" وحروف النداء، ولا بين حرف من حروف نصب الفعل المضارع، وحرف تنفيس؛ لأن الجميع أدوات استقبال، ولا بين "كي" إذا كانت جارة واللام الجارة. السيوطي، **الأشباه والنظائر** ج2، ص426.

[3] ما عليه كثير من نحاة العربية كالمبرد (**المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1994م، ج1، ص8)، وابن السراج (**أصول النحو**، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988م، ج1، ص70) أن الجملة مكونة من طرفين: المسند إليه والمسند. ومن المحدثين يرى الدكتور إبراهيم أنيس (**من أسرار اللغة**، القاهرة 1966م، ص260، 261) أن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء ركّب هذا القدر من

يجيء زيادة على ذلك فهو مكمِّلات لها[1]:

مبتدأ + خبر

فعـــل + فاعل

فالإسناد علاقة ترابط وتفاعل بين طرفين[2]، ويؤدي بدوره إلى إكساب الكلمات الإعراب، وهو الإبانة، فالإعراب لا يستحق إلا بعد التركيب، وإلا لأصبح الكلام في حكم الأصوات المبنية، ونلمح ذلك في توضيح الزمخشري: "الإسناد لا يتأتى بدون طرفين، مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في "كأنّ" لما اقتضى مشبّهًا ومشبّهًا به، كانت عاملة في الجزأين"[3].

فالجملة العربية تلزم هذا النسق من التكوين والتصميم، وقلما رأينا جملاً تُحكى بدون أحد هذين الطرفين، وما جاء من نحو قولنا: محمدٌ، فقد دخله تقدير محذوف، وهو: هذا محمدٌ، وأشباهه حسب دلالة السياق، ونحو قولنا: ما قائمٌ زيدٌ، فقد سدّت كلمة "زيد" مسد الخبر، على نحو ما سيجيء في حذف أحد المتلازمين.

وقد تجيء الجملة على قلة بدون الطرف الآخر دون وقوع الحذف فيه، وذلك لتحقق الإفادة منها بدونه، ومن ذلك قولنا: قلَّمَا، وطَالَمَا[4]، فافتقدت الجملة الفعلية

كلمة واحدة أو أكثر، فلا يشترط في الجملة الإسناد في تركيبها. إلا أن مهدي المخزومي (**في النحو العربي: نقـــد وتوجيه**، بيروت 1964م، ص 33) يتمسك بفكرة الإسناد، وإن حلت الجملة من أحد الطرفين لفظًا؛ لوضـــوحه وسهولة تقديره. وراجع: نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص21.

1 يقسم علم اللغة الحديث الجملة على قسمين: جملة دنيا، وجملة موسّعة، والدنيا هي الجملة النواة، وهي أبسط صور الجملة، أما الموسّعة فهي التي حلّت بها موسّعات الجملة من نحو كان وأخواتها وغيرها من النواسخ. عمر، سليم، **اللسانيات العامة الميسرة، علم التركيب** (الجزائر: أنوار، 1990، ص 88- 91.

[2] يقول السيوطي في وصف العلاقة بين طرفي الإسناد: "الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعل"، **الأشباه والنظائر**، ج3، ص136.

[3] الزمخشري، أبو القاسم محمود، **المفصل في علم العربية**، تحقيق الدكتور فخر قدارة (عَمان: دار عمار، 2004م)، ص48.

[4] ويرى الأنباري أن دخول "ما" الكافة عليهما ما جعلهما يخرجان عن مذهب الأفعال، فلم يفتقرا إلى فاعل. الأنباري، أبو البركات، **منثور الفوائد**، تحقيق الدكتور حاتم الضامن (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983م)، ص73.

حسب تصور النحاة إلى عنصر الفاعل، وهو وحدة متمّمة للجملة لا غِنَى عنها، ولكن لا يتصور وجوده بوجود "ما" الكافَّة، إلا إذا ارتضينا التأويل الذي رآه بعض النحاة من أنّ "ما" مصدرية[1]، ويبدو أن الفعلين "طال، وقلّ" قد انتقلا إلى وظيفة أخرى، لعلها الدلالة على الاستغراق المستغني عن الفاعل، فشابها الأدوات أو الظروف من تلك الجهة، ففارقا التلازم مع الفاعلية التي هي من تمام الجملة الفعلية.

وقد يحدث هذا النوع من الحذف في الجمل الموسَّعة في اصطلاح المعاصرين من نحو قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: 3)، على ما سيجيء في موضعه من وجوب افتقار "لات" إلى أحد المكوِّنَيْنِ لعناصر الجملة.

ومع ندرة ما وصل إلينا مما سبق من فقدان أحد الأطراف فإن النحاة يعتقدون أن الجملة مركبة من عنصرين على الأقل، الفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: "ضُرِب اللصُّ"، وأقائمٌ الزيدانِ؟"، و"كان زيدٌ قائمًا"، و"ظننته قائمًا"[2]، فهذا كلام مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، كما عند الزمخشري[3].

وقد ذكر السيوطي الحالات التي تطرأ على الجملة، من نحو مجيء المبتدإ بلا خبر، في قولنا: أقائمٌ الزيدان؟، وما ذاهبٌ أخواكَ، فليس للمبتدإ ههنا خبر ملفوظ به ولا مقدّر، ومنه: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك، فـــ"أقلّ" مبتدأ لا خبر له؛ لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، ومنه كلُّ رجلٍ وضيعته[4].

---

[1] ذهب بعضهم إلى أن "ما" مصدرية ههنا، فنقول: طالما انتظرتك، وقلَّما رأيتك، والتقدير: طال انتظاري، وقـــل رؤيتي. الأنباري، أبو البركات، **منثور الفوائد**، ص73.

[2] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص363.

[3] الزمخشري، **المفصل**، ص32. إلا أنه يفترق الكلام عن الجملة في كونها أعم منه، إذ شرط الكلام الإفادة، بخلاف الجملة؛ ولذا يقولون: جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام. ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص363.

[4] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج3، ص94.

وقد يحدث أن يُزاد عنصر، هو أحد صور الجملة الفعلية نحو "كان" في أسلوب التعجّب، وله طريقة صوغٍ واحدة، من نحو قولنا: "ما كان أجمل الحديقة"، ولعلّ وجود "كان" ههنا لأداء دلالة المضي وإن كانت اعتراضية في السياق العام، وهي وظيفة زمانية، أو تكون على أساس التأكيد الزمني للحدث التعجبي.

وتعد الجملة المسرح الذي تكاد تُجرَى عليه جميع المعالجات النحوية، فتتعاقب مناقشات النحاة لأجزائها ومكوّناتها، ففيها المسند والمسند إليه، والعامل والمعمول، والظرف والمضاف إليه والمشغول والمشغول عنه وبها أبواب النواصب والجوازم وغيرها. ولكن يبقى أن هذه الأبواب لا تستقيم بمفردها، وإنما هي من وحي التركيب الذي أضفى عليها صبغة الوجود ومنحها تلك الرتبة المخصوصة.

ويتحقق التلازم التركيبي في إطار العلاقات النحوية التي تربط بين مكونات أجزاء الجملة، كما سيتضح.

– ظاهرة الإعراب

يمثل الإعراب محورًا وركيزة أساسية للإنباء عن تحقق نوعٍ من أنواع التلازم بين طرفين، أحدهما المؤثر والآخر القابل للتأثير، أو حسب اصطلاح النحاة العامل والمعمول، فعند معظمهم أن الكلمة المعربة لازمت عاملاً أثّر فيها، وجلب لها العلامة الإعرابية، يقول الأنباري في تعريف الإعراب إنه: "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا"[1]، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الكلمة في إطار تركيب مع غيرها؛ "فلا يستحق الاسم الإعراب إلا بعد التركيب"[2]. وقد جعلوا للعمل النحوي ثلاثة أركان: العامل والمعمول، و الأثر الإعرابي.

ويتحدد تأسيسًا على ما سبق مفهوم العامل تبعًا لارتباطه بالمعمول، وارتباط

---

[1] الأنباري، أبو البركات، **أسرار العربية**، تحقيق فخر قدارة (بيروت: دار الجيل، 1995م)، ص41.

[2] أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد (القاهرة: مكتبة الآداب، ط2، 2005م)، ج1، ص 47.

الأخير بعلامة إعرابية مخصوصة، فالعامل هو ما يُحْدِثُ تغييرًا في الحركات، فيكسب المعمول الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض، وقد يكون العامل فعلاً أو شبهه أو حرفًا عاملاً، وهو العامل اللفظي أو المعنوي[1].

- الاصطلاح النحوي

لقد أُخذت بعض المصطلحات الدالة في أصلها اللغوي على حالة تلازمها مع طرف آخر، قد يكون كلمة أو جملة، فنجد لذلك مصطلحات مثل: والفعل وفاعله، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه. إن الاصطلاحات السابقة تظهر علاقة ارتباط بين شيئين، كلاهما بحاجة للآخر، ويتطلبه حتى يؤدي وظيفته النحوية. والملاحظ اعتماد النحاة في التسمية على الجذر اللغوي نفسه، مع إحداث تغيير يدل على الثاني، فيقولون: المضاف، ومن المادة نفسها يقولون المضاف إليه، ويقيدونه بحرف الجر، ومثله الصفة، ومن الجذر نفسه يقولون الموصوف، باستخدام اسم المفعول منه، وعلى هذا لا يتحقّق وجود طرفٍ بدون الآخر، فهو سببٌ له، فلولا المضاف إليه ما كان المضاف، ولولا الصفة ما كانَ الموصوف وغيرها.

ومن ذلك تقسيمهم الحروفَ حسب ما تدخل عليه، فأطلقوا على ما يشترك في الدخول على الاسم أو الفعل معًا غير المختص، وأطلقوا على ما يلزم الدخول على أحدهما دون الآخر المختص.

هذا كلّه يوضح أن المصطلحات التي اختارها النحاة تكشف عن منهجهم في القول بالتلازم.

- التبويب النحوي

تبدو هيمنة التلازم في إطلاق عنوان الباب النحوي، بل نلحظ ذلك في

---

[1] عطية، هادي، **نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًّا** (بيروت: مكتبة النهضة العربية، 1986م)، ص27.

الاصطلاح للعلم ذاته وهو علم "التراكيب"، فيأخذ إلى تصور نوعٍ من العلاقات بين المفردات، ويتجلى أمره في باب التوابع بتمامه، فلا يُعقل أن هناك تابعًا ليس له متبوع، فالعلاقة تبادلية وتكاملية بين الطرفين، ويصل الأمر إلى الاتفاق في الحالة الإعرابية، تأسيسًا على حال المتبوع، فيمثل الثاني ردفًا للأول، سواء أكان صفة أم عطفًا أم بدلاً أم توكيدًا، يقول الزمخشري في تعريفه لها: "هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"[1].

وهذا يعني أن علاقة ترابط توجد بين التابع ومتبوعه، وهي تلازمية، وبدونها يفقد العنصر تلك السمة، فلا تُسمَّى الصفة صفةً إلا بموصوفها، ولا يُسَمَّى المؤكّد هكذا إلا بتابعه، كما سبق.

– ظاهرة الرتبة أو الترتيب

يخضع ترتيب الجملة لأغراض المتكلمين، فليس تأليف الجملة– كما يرى الدكتور فخر الدين قباوة[2] جمعًا آليًّا للمفردات، إنما هو تشكيل تعبير متفاعل، يؤثر بعضه في بعض، ويحصل بين عناصره التجاوب والتعاطف، حتى يكوّن وحدة حيوية متكاملة الدلالة.

والقول بالرتبة يدفعنا إلى توقع الترابط بين العناصر المكونة للجملة، بما يضمن لها تلازمًا على هذه الحال، فليس بمقدور أي تركيب أن يعبر عن الأفكار الذهنية المقصودة بدون التزام دقيق لترتيب منظم، يعينه على أداء المهمة بدقة، ولا سبيل إلى تحقق ذلك من مراعاة الأحكام التي تحفظ لكل كلمة رتبتها في الجملة[3].

ولقد دار جدل نحوي حول أسبقية بعض الرتب، فرتبة الفاعل لا تتقدم الفعل، ورتبة المفعول متأخرة عن رتبة الفاعل، يقول الزمخشري في تعريف الفاعل: "ما كان

---

[1] الزمخشري، **المفصل**، ص114.

[2] قباوة، فخر الدين، "العمل النحوي: مشكلة ونظريات للحل"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، العدد السادس عشر، 1998م، ص 121.

[3] أبو المكارم، علي، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي** (القاهرة: دار غريب، 2006م)، ص 233 .

المسندَ إليه من فعلٍ أو شبهه مقدّمًا عليه أبدًا"[1] ... فتحتفظ كلمة "زيد" بالمفعولية في قولنا: "زيدًا هنَّأتُ" رغم تقدمها في الصورة اللفظية، إلا أنها محتفظة برتبة المفعولية.

ويحفل التراث النحوي بمناقشات حول أسبقية بعض الكلمات، وقد عقد الزجاجي بابًا في الإيضاح متسائلاً عن "القول في الاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم؟"[2].

وهناك تصور للنحاة يكشف عن أن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدإ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف جر، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني[3]. وهناك تفسير للتوسع في حروف الجر، فسائرها تتقدم وتتأخر إلا "ربّ". ومفاده أن السبب في جواز تقديم حروف الجر وتأخيرها يرجع إلى كونها صِلات للأفعال والأسماء المشتقة منها، فإذا تصرف العامل تصرف المعمول فيه وما اتصل به. أما "رُبَّ" فليست صلة لفعل ولا شيء يتضمن معناه؛ فلذلك لزمت موضعًا واحدًا وهو التقدم[4].

ولقد جاء تصنيف جمهور النحاة لنوع الجملة على أساس ما تبدأ به، فأساس التصنيف يرجع إلى نوع العنصر الذي بُدِئ به، إلا أنه يشترط أن يكون مسندًا أو مسندًا إليه[5].

– ظاهرة الصدارة[6]

جاءت رؤية النحاة لبعض الكلمات في توزيعها في إطار الجملة بالحكم عليها بتصدر جملتها، رغم احتفاظها بالرتبة التي قد تكون متأخرة، نحو بعض أسماء

---

[1] الزمخشري، **المفصل**، ص44.

[2] الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق الدكتور مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ط3، 1979م)، ص83.

[3] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: دار المعرفة، 1391هـ)، ج1، ص310.

[4] عطية، **نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًّا**، ص60.

[5] المهيري، عبد القادر، **نظرات في التراث اللغوي العربي** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م)، ص47.

[6] ولقد أجريت بحثًا قيد النشر عن الصدارة وجدلية اللفظ والمعنى.

الاستفهام مثل "كيف"، في قولنا: "كيف جئت؟"، فـــ"كيف" موقعها الإعرابي حال، ورتبة الحال متأخرة عن رتبة الفعل وفاعله.

يقول ابن هشام: "مُرادُنا بصدر الجملة المسندُ أو المسندُ إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف... والمعتبر أيضًا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيدٌ، فعلية"[1].

وقد عدّد الدكتور علي أبو المكارمالصيغ التي لها الصدارة بناءً على مؤثِّراتها في المضمون كالاستفهام، وذكر أنه يجب أن يعقب صيغةَ الاستفهام المستفهمُ عنه صراحةً، ومنها: أدوات الشرط والتعجب وكم الخبرية وكأيّ وأدوات النفي وأداة التنبيه وأدوات التحضيض، والصدارة تعني شيئين: 1. تصدر الصيغة للتركيب، 2. عدم ارتباط الصيغة التي يجب لها التصدر وما يليها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل النحوي، وإن ارتبطت بها من حيث الدلالة[2].

2- **التلازم القياسي الخاص:** وينقسم قسمين: تلازم نوعي، وهواسمي وفعلي وحرفي، وتلازم كيفيّ بين الوحدات في التعبيرات المحفوظة.

أولاً: التلازم النوعي

أ. **التلازم الاسمي:** تتلازم بعض الأسماء مع مخصوصات تركيبية، أو مع كلمات أو جمل لها خصوصية في التركيب، ومن هذا:

– **الاسم الموصول وجملة الصلة:** يتلازم الاسم الموصول مع جملة تالية له، تسمى جملة الصلة، أو جملة الحشو، كما يسمِّيها سيبويه[3]، نحو قولنا: قابلت الذي انطلق، ويوضح الاصطلاح النحوي التقارب بين الطرفين، فأُخِذَ المصطلح الثاني (جملة

---

[1] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص364

[2] أبو المكارم، **الظواهر اللغوية**، ص242-243، و265.

[3] سيبويه، **الكتاب ج**2، ص 105؛ الزمخشري، **المفصل**، ص138.

الصلة) من المصطلح الأول (الموصول) فهما معًا من مادة "وصل". كما ذكر النحاة التلازم بين الاثنين، وأن علاقة الترابط قوية إلى حد أن جملة الصلة جيء بها خاصة لتزيل الإبهام في الموصول؛ مما دفع سيبويه إلى تسميتها بجملة الحشو، وهذا التعبير الأخير يوضح أنها لا تتعلق بعموم مفردات الجملة، ولكن تتسلط علاقتها بالاسم الموصول فقط.

– الاسم المشتغل عنه

يتضح التلازم في باب الاشتغال في أكثر من موضع، أهمها وجوب النصب إن جاء المشغول عنه بعد حرف يختص بالدخول على الفعل[1]، مثل: إنْ، وهلاّ، وألا، ولولا، ولوما، في نحو قولنا: إنْ زيدًا تره تضربْه، ونحو قول النمر بن تولب:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفسًا أهلَكْتُه فإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فَاجْزَعِي[2]

فقوله "منفسًا" واجب النصب؛ لأنه وقع بعد أداة تستلزم الفعل بعدها، فتعيَّنَ أن يكون "منفسًا" مفعولا به لفعل محذوف يفسره ما يأتي بعده، وهو قوله "أهلكتُهُ".

كما أنه في حال جواز النصب والرفع في نحو: "لقيت القومَ وعبدُ الله لقيته"، فالمختار النصب في "عبد الله"، وليس الرفع مع جوازه؛ ليتمّ عطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها، وهذا يعكس الحكمة من وراء التلازم[3].

– الظرف والمضاف إليه

يحدد النحاة خاصية للظروف، وهي ملازمتها للإضافة إلى ما بعدها، وهذا هو الأصل فيها، فلا بدّ أن يأتي بعد الظرف مضاف إليه، وهو ما نفهمه من قول الزمخشري عن بناء الظروف الدالة على الغايات: "والذي هو حدّ الكلام وأصله أن يُنْطَقَ بهنّ مضافات، فلما اقتطع عنهنّ ما يُضَفْنَ إليه وسُكِتَ عليهنَّ صرنَ حدودًا ينتهي عندها،

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** (بيروت/صيدا: المكتبة العصرية، 2007م)، ج1، ص471.

[2] **الديوان** 72، وسيبويه، **الكتاب** ج1، ص 134.

[3] الزمخشري، **المفصل**، ص 71.

ولذلك سُمِّيت غايات، وإنما يُبْنَيْنَ إذا نُوِيَ فيهنَّ المضاف إليه، فإن لم يُنْوَ فالإعرابُ"[1].

ويتناول "حيث"، في كونها مشبّهة بالغايات، لملازمتها للإضافة، وتجب إضافتها إلى الجملة، إلا ما رُوِي من قول الشاعر: أما تَرَى حيثُ سُهيْلٍ طالِعَا[2]

بإضافة "حيث" إلى "سهيل" وهو مفرد، وهذا نادر في الاستعمال.

ويذكر الأنباري أن "حيث" لا تضاف إلا إلى الجمل، ومن العرب من يضيفها إلى المفرد، ويجره بالإضافة، وهذا شاذٌّ لا يقاس عليه[3].

ومنه ملازمة إضافة "إذ، وإذا" إلى ما بعدهما[4]، إلا أن "إذْ" تُضَافُ إلى الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية، أما "إذا" فإنها تُضَاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية، وعلى هذا يرى المعربون إعراب ما بعدها في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 1) فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما يأتي بعده، وهو "انشقّت".

ومن الظروف التي تضاف إلى ما بعدها "لَدُنْ"، إلا أنه يُحكى لها حالة خاصة مع "غدوة"، فتنصبها، و لم تجرّها كما تجر بقية الأسماء على الإضافة، ومنه قول الشاعر:

لدن غدوةً حتى أروحَ وصحبتي عصاة على الناهين شمُّ المناخرِ[5]

المركب الاسمي: المركب الاسميّ هو كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، ويكون مبنيًّا[6]، ومنها قولنا: وقعوا في حَيْصَ بيصَ، وهو جاري بيتَ بيتَ، وسقطوا بينَ بينَ، وذيتَ ذيتَ، وكيتَ كيتَ. وهذا النوع يعكس التلازم الذي نتج عنه

---

[1] المصدر نفسه، **المفصل**، ص157.

[2] رجز بدون نسبة في: البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، 1997)، ج7، ص3؛ وابن يعيش، **شرح المفصل** (بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ)، ج4، ص90.

[3] الأنباري، **منثور الفوائد**، ص43.

[4] الزمخشري، **المفصل**، ص159.

[5] البيت بدون نسبة في: أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، ج 1، ص 228.

[6] أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، ج 1، ص 216.

شيئان: إعطاء التركيب دلالة خاصّة، والبناء، فتحولت الكلمات المتلازمة إلى حالة البناء بعد أن كانت معربة[1].

* **التلازم الفعلي**: ومن ذلك **"عَسَى" مع المضمر**: هناك حالة خاصة بالتلازم يعكسها تركيب "عسى" مع المضمر، ليأخذ التركيب شكلاً مختلفًا، حيث تختلف "عسى" في هذه الحال عن الأفعال الأخرى في وقوع ضمير النصب بعدها، فنقول: عَسَايَ وعَسَاكَ وعَسَاهُ، ومن ذلك قول الراجز: "يَا أَبَتَا عَلّكَ أو عَسَاكَا"[2]، وإن كانت لغة غير كثيرة[3]. ولقد وصف سيبويه[4] هذه الحالة بالخاصة.

ويرى الأنباري[5] أن الكاف في "عَسَاكَ" في موضع نصب كما هي في "عَلّكَ"، وهي قد قامت مقام الضمير المرفوع، وأن "عساك" بمنزلة "عَسَيْتُ" في المعنى.

ولقد اجتهد النحاة في إيجاد تأويل لهذا التلازم، فعلقوا تلك الجهة بالحمل على "لَعَلّ"، كما حُمِلَت "لعلّ" على "عسى" في دخول "أنْ" في خبرها في قول متمم بن نويرة:

لعــلّكَ يوْمًا أن تُلِمَّ مــلمَّةٌ عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[6]

وعُدَّت "عسى" في هذا السياق حرفًا لا فعلاً؛ ولذا يقال: عساك أن تقوم، كما نقول: لعلّك أن تقوم، ويستدلون على حرفيتها بعطفها على "لعلّ" في الرجز السابق:

يا أَبَتَا علَّكَ أو عسَاكَا

فلو كانت "عسى" فعلاً لما صحّ عطفها على "لعل"، ويرى الأنباري[7] أن "عسى"

---

[1] وهذا شبيه بالأعداد المركبة من نحو: أحد عشر.

[2] الرجز لرؤبة في **ملحقات ديوانه**، تصحيح وترتيب وليم بن الورد (ليبسيغ، 1903م)، ص181؛ سيبويه، **الكتاب** ج2، ص 374، 375.

[3] أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، ج1، ص 191.

[4] سيبويه، **الكتاب**، ج2،ص 374، 375.

[5] الأنباري، **منثور الفوائد**، ص33.

[6] البيت في: البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب**،ج 5،ص 345.

[7] الأنباري، **منثور الفوائد**، ص 33.

هنا تضمَّنت معنى الحرف.

– **التلازم الحرفي**: تتلازم الحروف مع مخصوصات كلامية، الاسمية والفعلية، وإذا ما تم الفصل بين الحرف وما دخل عليه يكون هناك خلل نحوي في التركيب، نحو: "كي زيدٌ يأتيك، وقد زيد خرج"، فهذان تركيبان غير مسموحٍ بهما في العربية[1]، فـــإن "كي"، و"قد" حرفان يلزم الفعل بعدهما.

ولقد قسَّم النحاة الحروف حسب ما تدخل عليه على قسمين: مختصة، وغير مختصة، والأول هو يعكس حالة التلازم، وهو ما اصطلح عليه بالحروف المختصة، وهي حروف تختص بالدخول على أحد أنواع الكلم دون الآخر، فهناك حروف تدخل على الأفعال خاصّة، وأخرى على الأسماء، وقد علّل النحويون لعملها دون التي لا تعمل بناءً على اختصاصها، يقول السيوطي: "كل حرفٍ اختصّ بشيءٍ ولم يتزّل منزلة الجزء منه فإنه يعمل"[2]، وخرج بذلك السين وسوف وقد ولام التعريف، فلم تعمل في الكلمات التي تليها رغم اختصاصها؛ لأنها كالجزء منه[3]. ومن هذا:

تاء القسم مع لفظ الجلالة: رصد النحاة تلازمًا تركيبيًّا بين تاء القسم ولفظ الجلالة "الله"[4]، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء: 57). والملاحظ في الاستخدام أن التاء لا تُستَعْمل في القسم إلا مع لفظ الجلالة "الله"، فهي حالة من حالات التلازم الخاص الحرفي، فلا يقال: تالسماء، أو تالقمر[5].

---

[1] يطلق سيبويه (**الكتاب** ج1، ص 25، 26) على هذا التركيب المستقيم القبيح؛ لأنه غير مسموح به في العربية، وإن كان لا يؤدي إلى خلل معنوي. وراجع: عبد اللطيف، محمد حماسة، **النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي** (القاهرة: 1983م)، ص65، 66.

[2] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج 2، ص 245.

[3] المرجع نفسه، ج 2، ص 245.

[4] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص125.

[5] وربما قالوا: تَرَبِّي وتربِّ الكعبة وتالرحمنِ. ابن هشام، **مغني اللبيب**،ص 125.

ويوجِّه النحاة هذا الاستعمال بما يسوّغ ذلك التلازم، فنظروا في أصل التاء، وزعموا أنها منقلبة عن واو القسم، والتقدير: والله، فعندهم أن الواو تُقلَبُ تاءً، كما قُلِبَتْ في نحو: وراث وتراث، ووجاه وتجاه[1].

ويعلِّلُ الأنباري[2] لهذا التلازم بأنه لما كانت تاء القسم فرعًا على الواو، والواو فرعًا على الباء، ألزمت اسمًا واحدًا، وهو اسم الله تعالى.

"لات"[3] والحين: تتلازم "لات" وهو حرف نفي يعمل عمل "ليس" بالحين، كما في قوله تعالى:: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: 3)، ويبدو التلازم أكثر في اشتراط جمهور النحاة لخبرها واسمها في كونهما حينًا، ولا بدّ من حذف أحدهما[4].

ويذكر الأنباري علة هذا التلازم بأنه إنما لزم اسم "لات" وخبرها للحين؛ لأن "لات" فرع على "لا"، و"لا" فرع على "ما"، و"ما" فرع على "ليس"، فلما وقعت في رتبة رابعة ألزمت شيئًا واحدًا وطريقةً واحدةً، كما أن تاء القسَمِ كما سبقَ لما كانت فرعًا على الواو، والواو فرعًا على الباء، ألزمت اسمًا واحدًا، وهو اسم الله تعالى[5].

ثانيًا: تلازم الوحدات في التعبيرات المحفوظة:

إن الصورة التي عليها التعبيرات المحفوظة عن العربية تعبر عن حالة التلازم بين الألفاظ المكونة لها، ويشكل التعبير صورةً للبناء الذي ترتبط فيه هذه الوحدات، وهو ينقسم على قسمين: الأساليب القياسية، وتعبيرات شبه قياسية محفوظة.

---

[1] أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، ج2، ص 79.

[2] الأنباري، **منثور الفوائد**، ص 56.

[3] وذهب الفارسيّ إلى أنها تعمل في الحين وما رادفه. ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص255.

[4] ذكر ابن هشام (**مغني اللبيب**، ص254) ثلاثة مذاهب في لات: أحدها مذهب الجمهور وهو أنها تعمل عمل "ليس"، والثاني للأخفش وهو أنها تعمل عمل "إنّ"، والثالث للأخفش أيضًا وهو أنها لا تعمل شيئًا، ويكون المرفوع بعدها مبتدأ، وإن كان منصوبًا فهو لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى حينَ مناصٍ.

[5] الأنباري، **منثور الفوائد**، ص 56.

أولاً: الأساليب القياسية

إنّ المقصود بالتعبيرات المحفوظة ما عُرِفَ في النحو العربي بالأسلوب، وهو الطريقة التي ينحوها المتكلم في كلامه، والشكل الذي يُسَاق على هَدْيِهِ الكلام، ومنها: أسلوب التعجب، وأسلوب التفضيل، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الشرط، وأسلوب المدح والذم، وأسلوب الاشتغال، وأسلوب الإغراء والتحذير.

لعلّ السمة المشتركة بين الأساليب السابقة جمود كلّ منها ولزومها شكلاً واحدًا في طريقة بنائها، ونمطًا معروفًا للمتحدثين، ويتضح هذا من خلال النماذج التي سيقدمها هذا البحث.

- "نِعْمَ" والتلازم:

تُصَمَّم جملة المدح باستخدام "نعم" على هذا النحو:

نِعْمَ	الخلقُ	الصدقُ
فعل المدح	الفاعل	المخصوص بالمدح

وهناك اشتراطات ثلاثة استقرأها النحاة من اللغة للمكونات الثلاثة، وهي فعل المدح وفاعله والمخصوص بالمدح، وتؤكّد هذا التلازم بين وحدات التعبير، فـ**"نِعْمَ"**: تلزم صورة الجمود، فلا تتصرَّفُ[1]، وهي بكسر فاء الكلمة وسكون عينها، وهو وزن غير شائع في العربية[2]، و**الفاعل**: وله وجوه ثلاثة: **الأول**: معرَّف بأل، كالمثال السابق، و**الثاني**: مضاف إلى معرف بأل، نحو: نِعْمَ خُلقُ الرّجلِ الصِّدْقُ، و**الثالث**: مضمر مفسر بتمييز، نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وفي هذه الحال لا يجوز الجمع على الأرجح بين التمييز والفاعل الظاهر، **أما المخصوص** بالمدح فلا يجوز حذفه إلا إذا تقدمت

---

[1] أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، ج2، ص 52.

[2] لا يوجد بناء على "فِعْل" في العربية للماضي الثلاثي، ففاء الكلمة دائمًا مفتوحة، وعينها تحرّك بالحركات الثلاث. أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، ج2، ص56.

قرينة تدل عليه.

لعل وجود التركيب على هذا النحو المحفوظ ما دفع النحاة إلى عدم الاعتداد بما ورد على خلاف الصور الثلاث السابقة من نحو قول جرير أيضًا:

تزوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا[1]

فقد جاء الانحراف في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في قوله: "فنعم الزاد ...زادًا" وهو غير جائز عند بعض النحاة، ونحوه قول جرير:

والتَّغْلبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُم فَحْلاً وأُمُّهمُ زَلاّءُ مِنْطِيقُ[2]

ويتضح التلازم في "حَبَّذَا"؛ فإنها تحتفظ زيادة على ما سبق في "نِعْمَ" في ترتيب المفردات بوحدة الشكل، فنقول:

- حَبَّذا زيدٌ. - حَبَّذا الزيدان. - حَبَّذا الزيدون.
- حَبَّذا فاطمةُ. - حَبَّذا الفاطمتان. - حَبَّذا الفاطماتُ.

فيظل العنصر الإشاري، وهو "ذا" المرتبط بـــ"حب" على صورته الإفرادية من حيث العدد، ومن حيث الجنس على صورة التذكير، مع تثنية المخصوص بالمدح وجمعه وتأنيثه، وقد يرجع الأمر إلى تلازمه التامّ مع فعله حتى إنه صار كأحد أجزائه، وقد أدرك النحاة ذلك في تفسيرهم لمكونات هذه الصيغة، فعبَّروا عن ذلك وفق توجُّهات ثلاثة:

الأول: "حَبَّذا" مركبة من "حَبّ، وذا" وهما الفعل والفاعل، وهو مذهب ابن خروف وابن برهان ونُسِبَ إلى سيبويه.

الثاني: أن الصيغة فعل بتمامها، وعلى هذا لا اعتبار للعنصر الثاني، وهو "ذا"، وهو مذهب قوم منهم ابن درستويه.

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص154.

[2] البغدادي، **خزانة الأدب** ج9، ص394-399؛ ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 153.

الثالث: أن الصيغة اسمية، وعلى هذا لا اعتبار للعنصر الأول، وهو "حَبَّ"، وهو مذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخميّ وابن عصفور[1].

إن الارتباط بين العنصرين "حَبَّ، وذا" دفع بعض النحاة إلى الحكم بذوبان أحدهما في الآخر، فلم يتضح أثره، وإنما كان عونًا للآخر في أداء الوظيفة النحوية وهي المدح، فضلاً عن وعيهم بأن الفعل "حبّ" في هذا الأسلوب جامد غير متصرف، فلا يجيء بغير الماضي.

ويذهب السيوطي في تفسير هذا التلازم، فيرى أنهم جعلوا "حَبَّذا" بمنزلة جزءٍ واحدٍ لا يفيد مع أنه فعل وفاعل، ويستدل على ذلك بما ذهب إليه بعض النحويين من جعل "حَبَّذا" في موضع رفع بالابتداء، وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سُمِّي بها، كما ورد تصغير "حَبَّذا" بقولهم: ما أُحيْبِذَه[2].

وهذا دليلٌ على أن حالة التلازم حوَّلت الجملة الفعلية إلى صيغة واحدة، وهذا شبيهٌ بمفهوم النحت في اللغة، وهو ما تحقّق في رأي السيوطي في أمرين: الأول: أن "حَبَّذا" جزءٌ واحد لا يُفيد مع أنه فعل وفاعل، والثاني: أنه يجوز تصغيره، وهذا لا يحدث إلا إذا تحقق الإفراد اللفظي، فيتعين النحت.

ثانيًا: تراكيب شبه قياسية محفوظة

تأتي التراكيب شبه القياسية لتطرح نوعًا من تأليف الجملة أو بعض أجزائها، فلقد منح النظام النحوي بعض الصيغ المؤالفة والانسجام مع كلمات أخرى، ويأتي هذا التشكيل من خلال العادة اللغوية في ملازمتها للاستخدام أو التشكيل القاعدي، وقد وقع ذلك في أنواع الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

---

[1] انظر تفصيل هذه الآراء في: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 159، 160؛ وأبو الفداء، **الكناش**، ج2، ص55، والمراجع التي بهامشه.

[2] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج3، ص 137- 138.

وانطلقت مسيرة النحو العربي في تسجيل ما يُعرف بالمتلازمات، نحو التزام أحد الأفعال أو الأسماء أو الحروف بكلمة أخرى، فعند ورودها يُعرف الملازم لها قبل ذكره؛ لارتباط دلالي ناشيء بينهما، ومن ذلك ارتباط بعض الأفعال بأسماء مخصوصة نحو: صام رمضان، وحجَّ البيت، وأدّى الصلاة، وأنفق المال.

ولقد سجل اللغويون ارتباطًا وتلازمًا بين بعض الأفعال والحروف، على نحو ما يُعرف بتعدية الفعل بحرف جر دون غيره، نحو: جاء منْ ...، وذهب إلى ...، وشكر له...، ورجا منه...، ورغب في...، ورغب عن...

فأصبح من اللازم تعدية بعض الأفعل بالحروف التي اشتهر بها، فمثلاً "جاء" يُعدّى بـــ"مِنْ"، و"ذهب" يُعدّى بـــ"إلى".وهناك جهد كبير في تراثنا النحوي عن هذه القضية، في مؤلفات حروف المعاني، والأعمال المعجمية، في لسان العرب وتاج العروس وغيرها[1].

وكذلك نرى مصاحبةً لفظيةً من قبيل التلازم التركيبي ناشئة بين بعض الأفعال مع ملازمات اسمية، فتتراكب تلك الجمل وتتردّد في سياقات مختلفة، ومثال ذلك الفعل "قام، وآتى"، والاسم "الصلاة، والزكاة"، فنلحظ التلازم بين الجملتين: أقام الصلاة وآتى الزكاة، بصورة الماضي المضارع والأمر، وهذا إحصاء يوضّحه:

ورد الفعلان "أقام، وأتى" بلفظ الماضي في الآيات الآتية:

1. ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ﴾ (البقرة: 177).
2. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ (البقرة: 277).

---

1 ومن هذه الكتب: "**كتاب حروف المعاني**" للزجاجي، وكتاب "رصف المباني في شرح حروف المعاني" لأحمد بن عبد النور المالقي، و"الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي. وهناك دراسة قامت بها الباحثة اليمنية: الزهراء عبد الحميد عبد الرحمن باكير، وعنوانها: "التأليف في حروف المعاني في ا لتراث العربي"، عام 2005م (ماجستير). (الجمهورية اليمنية — مركز المعلومات – رئاسة الجمهورية). انظر الموقع الإلكتروني: www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID...

3. ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ (التوبة: 5).

4. ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ (التوبة: 11).

5. ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (التوبة: 18).

6. ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (الحج: 41)

وذكر "أقام" مع مرادف "آتى" في الصور الآتية:

1- ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ (الرعد: 22).

2- ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ﴾ (فاطر: 18).

3- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾ (فاطر: 29).

4- ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: 38).

كما تلازم الفعلان بلفظ المضارع "يقيم ويؤتي" في الآيات الآتية:

5- ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ (المائدة: 55).

6- ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (التوبة: 71).

7- ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (النمل: 3).

8- ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (لقمان: 4).

9- ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (البينة: 5).

وذكر المضاع "يقيم" مع مرادف "يؤتي" في الآيات الآتية:

10- ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (البقرة: 3).

11- ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الأنفال: 3).

12- ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ (إبراهيم: 31).

وتلازم الفعلان في صورة الأمر في الآيات الآتية:

1. ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ (البقرة: 43)
2. ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (البقرة: 83)
3. ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: 110)
4. (﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (النساء: 77)
5. ﴿فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ (الحج: 78)
6. ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ (النور:56)
7. ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا۟ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (المجادلة: 13)
8. ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (المزمل: 20)

يتضح مما سبق أن حالة التلازم في المضي بلغت (6) مرات، وفي الماضي مع مرادف "آتى" (4)، ومع المضارع (5)، ومع المضارع ومرادف "يؤتي" (3)، ومع الأمر (8).

– قطع التلازم:

إن المنهجية النحوية تسعى إلى تحديد النظام الذي يسمح بإسقاط عنصر من العناصر المكونة للجملة، ولعلّ معرفتنا بالتلازم وقوانينه تُمكِّننا من الكشف عن مواضع الخرق أوالنقص في ظاهر التركيب، سواء كان هذا حذفًا، فيحتاجُ إلى تقدير

ليستكمل ما نقص من ألفاظ، هي ضرورية لفهم المعنى العام أم لاستكمال المواقع والرتب الإلزامية في الجملة، أم كان فصلاً بين المتلازمين، فيحيل التركيب إلى صورة شكلية أخرى، لها قانونها الذي يسوّغ لها تلك الحالة. وقد ينتج عن هذا وذاك إبطال لأثر العامل في معموله، فلا يعمل مع تلك الجهة الجديدة أو الحالة التي بها قَطْعٌ للتلازم.

إن هذا يتم في إطار القواعد التي تسمح بالانفصال بين المتلازمين، أو تقديم أحدهما وتأخير الآخر، وإنّه مما قد يُعاب في تركيب الجمل عدم الأخذ بهذا النظام، يقول عبد القاهر: "وفي نظائر ذلك ما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف أن الفساد والخلل من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وضع في تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما ليس له أن يضمّ وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم"[1].

ومما يؤدي إلى ذلك القطع أمران مهمان، الحذف لأحد المتلازمين، والفصل بين المتلازمين:

أولاً: حذف أحد المتلازمين

تكثر مواضع الحذف في الأبواب النحوية لأجزاء الجملة، مما يستوجب تقديرها، ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنه لا يكاد يخلو باب في النحو إلا ويدخله الحذف في بعض جزئياته، ويترتب على هذا وجوب تقديره أو استتاره، وهذا وفق ما يتطلبه سياقه حتى تكتمل الجملة، فيُقدَّر اللفظ الذي به تقبل الجملة أو تكتمل أركانها[2]، ويتضح هذا في قول ابن يعيش في حديثه عن جواز حذف المبتدإ أو الخبر: "قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عند النطق بأحدهما، فَيُحَذف لدلالتهما عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص84.

[2] أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص259.

مرادًا حكمًا وتقديرًا"[1].

ويطرد الحذف في باب المبتدإ والخبر والأفعال الداخلة عليهما والمفاعيل والإضافة والموصول والقسم والشرط والعطف والعائد[2]، وللحذف عامةً سببان[3]:

الأول: جانب بلاغي يتصل بالمعاني البلاغية.

الثاني: جانب نحوي ذوقي ودلالي.

ولعل اكتشاف الحذف يكمن في المنهج الذي بناه النحاة على تصوّرهم لأمرين:

- مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي وجود أطراف ثلاثة، هي العامل والمعمول والحركة الإعرابية، فإذا نقص بعض هذه الأطراف تحتَّم تقديره، كما سبق.
- تصور العلاقة الإسنادية التي لا توجد إلا بين اثنين[4].

ومن أمثلة حذف المتلازمين حذف الصفة التي هي مضاف، في نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82)، أي: واسأل أهل القرية، وقد أقام المضاف إليه مقام المضاف[5]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَدْخُلُواْ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الإسراء: 7). أي المسجد الأقصى. ومن أمثلة المحذوف إذا كان موصوفًا قولنا: صلينا بالجامع، أي بالمسجد الجامع، ومن أمثلة الحذف حذف الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 1)، والتقدير: إذا انشقت السماء.

الفصل بين المتلازمين:

من قضايا المنهج في تصور النحاة للتلازم حالة خاصةٌ تتعلق بالفصل بين المتلازمين، فتختلف معيارية هذا الفصل من باب نحويّ لآخر، فإذا جاز في أمر الفعل

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص94.

[2] أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص 259.

[3] عفيفي، أحمد، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996م)، ص275.

[4] أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص260.

[5] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج 1، ص 29.

والفاعل والمبتدأ والخبر، فإنه يُكْرَهُ في المضاف والمضاف إليه و"ما" التعجبية وفعل التعجب، فمثلا يرى سيبويه قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه لتلازمهما، فلا يجوز نحو: "يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار"، إلا في الشعر فنصّ على جوازه[1]، وأما الفصل بين "ما" التعجبية وفعل التعجب فقد ورد هذا في بعض النصوص المروية عن العرب، ومنه قول امرئ القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا[2]

ومنه جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور، نحو قول العرب: " ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب، ومنه جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالنداء، نحو: ما أنبلَ ـــ يا محمَّدُ ـــ أخلاقَكَ[3].

فقدان تأثير العامل في معموله:

إن حدوث هذا القطع بالحذف أو الفصل قد يؤثر في بعض الأبواب النحوية، في العمل خاصة، فمنه ما لا يتأثر بذلك، نحو الفعل مع الفاعل في قولنا: جاء اليوم إلى الجامعة محمدٌ، فالفصل بين الفعل والفاعل غير مؤثر في العمل على الإطلاق، وإن أثّر في صورة الفعل نحو قولنا: حضر اليوم إلى الجامعة فاطمة، ويعلّل له النحاة بقوة العامل، وهذا وجه شكليّ لا يؤثر في البنية الكلية للجملة.

لكن الوجه الثاني أنه يقع تأثير في العمل النحوي، فيُلغى العامل أو يُهمل، ومن هذا القبيل "لا" التي لنفي الجنس، فإذا ما لاحظنا اشتراط النحاة لعملها عمل "إنّ" نجد تلازمها مع اسمها النكرة دون فصل بينهما، فنقول: "لا رجلَ في الدار"، وإذا تم قطع المتلازمين، وقلنا: "لا في الدار رجلٌ" فإنها لا تعمل عمل "إنّ" حينئذ[4].

---

[1] سيبويه، **الكتاب** ج1، ص175.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 142.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص147.

[4] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 240.

ومن ذلك أيضًا "إذنْ" الناصبة للفعل المضارع، فشرطها لكي تعمل النصب فيه أن[1] تتلازم معه مصدّرةً، بدخولها مباشرة عليه، باستثناء القسم و"لا" النافية، فإذا تم الفصل بينهما أو دخولها على نوع آخر من الكلمات فإنها لا تعمل، نحو قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍ﴾ (المؤمنون: 91)، ومثال العاملة، عندما يسأل السائل: هل تذاكرُ؟ فيقول المجيب: نعم، فيجيبه السائل: إذنْ تنجحَ، بالنصب، لتوافر شروط عملها.

ويذكر السيوطي[2] أن بعض العرب ألغى عمل "إذن" مراعاة لعدم الاختصاص، كما ألغى بنو تميم "ما" فلم يعملوها عمل "ليس" لعدم الاختصاص.

ونجد ذلك التلازم الذي يفتقد إلى العمل في تعليق سيبويه على الترخّص في العلامة الإعرابية في قول الشاعر: "يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أَثَافِيهَا"[3] بتسكين الياء في "أثافيها" يقول: "لأنهم يجعلون الشيئين اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة، نحو ياء: دردبيس ومفاتيح"[4].

خاتمة

إنّ تصور النحاة لبنية الجملة ومكوناتها مبنيٌّ على أساس متابعتهم للتلازم بين عناصرها، وهو ما يمكن تسميته بالحبك أو التماسك، فكل وحدة من وحداتها تلتحم بالأخرى وفق نظام لغوي صارم. فهناك مثلًا ارتباط بين إطلاق المصطلح ومفهومه، فـــ"المبتدأ" بداية كلام، و"الخبر" إخبار عنه، و"الموصول" متصل بغيره، وله "صلة"، وكذا الصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، إلخ. ولذلك خضع وضع المصطلح لتفهُّم النحاة وتصورهم للعلاقة الناشئة بين مفردة وأخرى، ومدى تأثيرها فيها نحويًّا ودلاليًّا، أو ما يُعرف بمعاني النحو.

---

[1] المرجع نفسه، ص31.

[2] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج2، ص247.

[3] البيت للحطيئة، وهو في: سيبويه، **الكتاب** ج3، ص 306، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج10، ص100.

[4] سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 306-307.

ولذلك حاول البحث أن يضع بين يدي القارئ رؤية النحاة للهيكل الذي بُنِيت عليه الجملة وفق نسق اطراديّ، بناءً على معطيات قراءة النصوص الفصيحة من مصادرها ، أو تبعًا لما يقتضيه القياس اللغوي، فيوازي بين النماذج التركيبية، بغية التوصل إلى إنتاج شيوعها وملازمتها صورًا متواترة في السياقات المختلفة. ولقد كشف البحث عن مجموعة من النتائج من أهمها:

– أن التلازم حسب تصور النحاة ليس بين أطراف متتالية فحسب، بل بالإمكان أن يكون بين متباعدين تركيبيًّا، غير أنهما مترابطان نحويًّا ودلاليًّا.

– وجود علاقة تبدو قديمة تضرب في أعماق التاريخ بين التلازم والنفس الإنسانية، وهو الجانب المؤثر لوجوده وتحققه، فإن النفس تميل إلى ملازمة عادة من العادات، حتى تصبح تقليدًا، وقانونًا للأجيال التالية، كما أن الذاكرة تضرب بسهم وافر في حفظ نمط من تلك الأنماط.

– التلازم يسهم في اكتشاف بنية الجملة العربية وأساس تصميمها بدءًا بالتعرف على الموقع الإعرابي، ومرورًا بتعرف نوعية الكلمة وحقها في الترتيب والصدارة وغيره.

– إمكان معرفة الأنماط التركيبية المتلازمة من ملاحظة سقوط بعض الكلمات من التركيب، بواسطة ملاحظة الملازم لها، وذلك تحكمه العادة اللغوية والمنطق التركيبي، الذي قعّد للنحو العربي.

– قد يؤثّر فقدان عنصر من عناصر الجملة في إحداث إضعاف للعامل النحوي، فيُهْمَل أو يضعف، فلا يؤثّر في معموله.

المراجع: References:

Abd al-Aziz, Muhammad Hasan, *al-Muṣāḥabah fī al-Taʿbīr al-Lughawī* (Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1990).

Abū al-Fidā', *al-Kunnāsh fī al-Naḥw wa al-Ṣarf,* ed. Jaudah Mabrūk Muḥammad (Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2nd edition, 2005).

Abu al-Makarim, Ali, *al-Ẓawāhir al-Lughawiyyah fī al-Turāth al-Naḥwī* (Cairo: Dār Gharīb, 2006).

Abu al-Makarim, Ali, *Uṣūl al-Tafkīr al-Naḥwi* (Cairo: Dār Gharīb, 2007).

Al-Anbārī, Kamāl Abū al-Barakāt, *Al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn*, ed. Jawdah Mabrūk Muḥammad (Cairo: Maktabat al-Khanjī, 2002).

Al-Anbārī, Kamāl Abū al-Barakāt, *Asrār al-ʿArabiyyah*, ed. Fakhr Qadārah (Beirut: Dār al-Jīl, 1995).

Al-Anbārī, Kamāl Abū al-Barakāt, *Manthūr al-Fawā'id*, ed. Hatim al-Damin (Beirut: Muassasat al-Risālah, 1983).

Al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir, *Khizānat al-Adab wa Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab*, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn (Cairo: Maktabat al-Khanjī. 4th edition, 1997).

Al-Makhzumi, Mahdi, *Fī al-Naḥw al-ʿArabī: Naqd wa Tawjīh* (Beirut: 1964).

Al-Mhiri, Abd al-Qadir, *Naẓarāt fī al-Turāth al-Lughawī al-ʿArabī* (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1993).

Al-Mubarrad, *al-Muqtaḍab*, ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAḍīmah (Cairo: al-Majlis al-Aʿlā li al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, Lajnat Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, 1994).

Al-ʿAjjāj, Ru'bah, *Dīwān ibn al-ʿAjjāj*, ed. William Alward (Leipzig, 1903).

Al-Rahhālī, Muḥammad, *Tarkīb al-Lughah al-ʿArabiyyah: Muqārabah Naẓariyyah Jadīdah* (Casablanca: Dār Toubkal li al-Nashr, 2003).

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān, *al-Ashbāh wa al-Naẓā'ir*, ed. ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram (Cairo: ʿĀlam al-Kutub, 3rd edition, 2003).

Al-Zajjājī, Abū al-Qāsim, *al-Īḍāḥ fī ʿIlal al-Naḥw*, ed. Māzin al-Mubārak (Beirut: Dar al-Nafā'is, 3rd edition, 1979).

Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd, *al-Mufaṣṣal fī ʿIlm al-ʿArabiyyah*, ed. Fakhr Qadārah (Amman: Dār ʿAmmār, 2004).

Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muhammad ibn 'Abdullah, *al-Burhān fī 'Ulūm al-Qur'ān,* ed. Muḥammad Abū al-Fadhl Ibrāhīm (Beirut: Dār al-Ma'rifah, 1st edition, 1391).

Anīs, Ibāhīm, *Min Asrār al-Lughah* (Cairo: Maktabat al-Anjlū al-Miṣriyyah, 1996).

Atiyyah, Hadi, *Naẓariyyat al-Ḥurūf al-ʿĀmilah wa Mabnāhā wa Ṭabīʿat Istiʿmālihā al-Qur'ānī Balāghiyyan* (Beirut: Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabiyyah, 1986).

Haidar, Awad Haidar, *Fuṣūl fī ʿIlm al-Lughah al-Taṭbīqī "ʿIlm al-Muṣṭalaḥ wa ʿIlm al-Uslūb"* (Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2007).

Hassān, Tammām, *al-Lughat al-ʿArabiyyah: Mabnāhā wa Maʿnāhā* (Cairo: ʿĀlam al-Kutub, 3rd edition, 1998).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthman, *Sirr Ṣināʿat al-Iʿrāb*, ed. Hasan Hundawi (Damascus: Dār al-Qalam, 1985).

Ibn ʿAqīl, *Sharh Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Beirut: al-Maktabat al-ʿAṣriyyah, 2007).

Ibn Sirāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sahl, *al-Uṣūl fī al-Naḥw*, ed. ʿAbd al-Hussayn al-Fatlī (Beirut: Muassasat al-Risālah, 1988).

Leonez, John, *Naẓariyyat Chomsky al-Lughawiyyah,* translation: Ḥilmi Khalīl (Cairo: Dār al-Maʿrifah al-Jāmiʿiyyah, 1985).

Muhsin, Taha, *al-Faṣl bayna al-Muḍāf wa al-Muḍāf Ilayh* (Damascus: Dār al-Yanābiʿ, 2009).

ʿAbd al-Laṭīf, Muḥammad Ḥamasah, *al-Naḥw wa al-Dilālah: Madkhal li Dirāsat al-Maʿnā al-Nahwī al-Dilālī* (Cairo: 1983).

ʿAfīfī, Aḥmad, *Ẓāhirāt al-Takhfīf fī al-Naḥw al-ʿArabī* (Cairo: al-Dār al-Miṣriyyah al-Lubnāniyyah, 1996).

Nahlah, Mahmud, *Madkhal ilā Dirāsat al-Jumlah al-ʿArabiyyah* (Beirut: Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah, 1988).

Nahlah, Mahmud, *Niẓām al-Jumlah fī Shiʿr al-Muʿallaqāt* (Cairo: Dār al-Maʿrifah al-Jāmiʿiyyah, 1991).

Qabāwah, "Fakhr al-Dīn, al-ʿAmal al-Naḥwī: Mushkilat wa Nazariyyāt li al-Ḥall", *Majallat Kulliyyat al-Dirāsāt al-Islāmiyyah wa al-ʿArabiyyah,* issue no. 16, 1998.

Umar, Salim, *al-Lisāniyyāt al-ʿĀmmah al-Muyassarah: ʿIlm al-Tarkīb* (Algiers: Anwār, 1990).